

القضاء الجزائري يسرّع في محاكمة رموز نظام بوتفليقة

أحكام بالسجن خمس عشرة سنة في جلسات مغلقة



محاكمة رموز نظام بوتفليقة مطلب شعبي دائم

وضباط الجهاز الذي كان يديره على التحقيق في ملفات الفساد المستشري في العقود الأخيرة بشكل مذل . وذكر مدين للقاضي أنه عابن تحالف السلطة السياسية مع لوبيات المال، وأعلمه أن الوضع أنتج مجموعات نافذة في البلاد حولت الرشوة والحماية والفساد إلى سلوك أساسي في معاملات مؤسسات الدولة، معتبرا أن التهم الموجهة له رفقة عدد من مسؤولي النظام السابق هي جزء غير طبيعي لجهود كشفت مخططات تهدف إلى تدمير المجتمع والدولة.

من حوالي 20 محاميا أصبحت على قناعة تامة أن الملف يوظف عشية الانتخابات الرئاسية، وأن الثورة الشعبية التي تعيشها البلاد بعيدة عن الحسابات الشخصية، ولا ينبغي أن توظف المحاكمة في الانتخابات أو تحاول عرقلة الحراك الذي يأمل الجزائريون من خلاله إيجاد حل جزائري خالص للأزمة.

عثمان طرطاق قد امتنع عن الحضور إلى المحاكمة وقرر البقاء في زنزانته، وبرر قرار مقاطعة جلسة المثل أمام القاضي العسكري عن طريق محاميه خالد برغل، بعدم توفر ظروف المحاكمة العادلة وغياب الضمانات، وعدم الخوف من المواجهة.

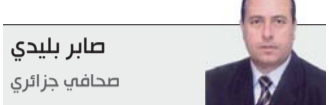
ومساعي لاحتواء تداعيات الوضع السياسي الذي أفرزه الحراك الشعبي، كما أبدى هؤلاء تفاعلا مع أسئلة القاضي عكس جلسة الاثنين التي سادها التشنج.

سرّع القضاء الجزائري وتيرة النظر في ملف المحاكمة التاريخية لرموز النظام السابق، بشكل يوحي إلى أن السلطة تريد نفض أيديها منه، قبل التفرغ لتجسيد أجندتها السياسية، ولم يتطلب النطق بالحكم في حق المتهمين وقتا طويلا رغم خطورة التهم الموجهة إليهم ورغم الجدل المتثار حول القضية.

والرغبة في طي الملف، بشكل يوحي إلى أن السلطة تريد نفض أيديها منه، قبل التفرغ لتجسيد أجندتها السياسية والنزاهة للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ 12 ديسمبر المقبل.

وجرت أطوار المحاكمة بعيدا عن عيون الرأي العام ومنعت وسائل الإعلام من حضورها، حيث طبقت السلطات المختصة إجراءات استثنائية في محيط المحكمة، وهو ما أثار انزعاج المتهمين وهيئات الدفاع عنهم، وقد اعتبره المحامي خالد برغل، أحد تجليات غياب المحاكمة العادلة.

وعقب التصريح بالحكم قال رشيد خشان، محامي رئيسة حزب العمال اليسار لويزة حنون، في حين حُكم غيابيا على وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار، ونجله لطفى وفريد بن حمدين، بعشرين سنة سجنا نافذة.



صابر بليدي صحافي جزائري

الجزائر- نطقت المحكمة العسكرية بالبلدية، في الساعات الأولى من صباح الأربعاء، بعقوبة 15 عاما سجنا نافذا في حق كل من سعيد بوتفليقة شقيق ومستشار خاص للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومدير جهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين، ومنسق مديريات جهاز الاستعلام الجنرال عثمان طرطاق، ورئيسة حزب العمال اليسار لويزة حنون، في حين حُكم غيابيا على وزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار، ونجله لطفى وفريد بن حمدين، بعشرين سنة سجنا نافذة.

ملف رموز نظام الرئيس السابق بوتفليقة يوظف عشية الانتخابات الرئاسية لعرقلة الحراك الشعبي

ويلاحق المسؤولون السابقون بتهمة التآمر ضد قيادة الجيش والمساس بمؤسسات الدولة، التي رفعت ضدهم من طرف وزارة الدفاع الوطني، وتم توقيفهم مطلع شهر ماي الماضي، في خضم نزوة الحراك الشعبي الذي هز أركان النظام، بعد دفع الرئيس بوتفليقة إلى التنحي بداية شهر أفريل وإلغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في الـ 18 من الشهر نفسه.

وطرح التوقيت القياسي في معالجة "محاكمة القرن"، التي لم تدم إلا ثلاثة أيام، نقاط استفهام عديدة بشأن خلفيات التسريع في إصدار الأحكام الابتدائية

انتهاء جدل تزامن الرئاسية مع التشريعية في تونس

والمحت اللجنة العليا للانتخابات إلى إمكانية إجراء جولة إعادة لانتخابات الرئاسية في نفس الموعد الذي ستجرى فيه الانتخابات التشريعية المحدد بيوم 6 أكتوبر ما لم يجدد أحد الطاعنين في النتائج الأولية للانتخابات طلبه للقضاء الإداري للنظر في طعنه.

وبدوره، قال مدير الاتصال بالمحكمة الإدارية لـ "العرب" إن أي طعن يقدمه أي مرشح في الأحكام الصادرة ابتدائيا عن المحكمة الإدارية يُسقط فرضية إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية يوم 6 أكتوبر المقبل.

الطعن في أحكام المحكمة الإدارية يسقط فرضية إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 6 أكتوبر

وطبقا للغايري، يستوجب النظر في الطعن المجدد الذي قدمه الزبيدي في مدة زمنية أقصاها غرة أكتوبر القادم لتصبح بذلك فرضية تزامن الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية مع الانتخابات التشريعية مستحيلة.

تونس - حُسم في تونس جدل تزامن يوم الاقتراع للانتخابات التشريعية مع جولة إعادة للانتخابات الرئاسية وأصبحت هذه الفرضية غير قائمة بعد أن طرح ملف التشكيك في نزاهة مسار الدور الأول لانتخابات الرئاسية مجددا على طاولة القضاء الإداري.

وتقدم المرشح للانتخابات الرئاسية عبدالكريم الزبيدي، الأربعة، بطلب للقضاء الإداري لإعادة النظر في مضمون الطعن الذي تقدم به للمحكمة الإدارية ونبّه ضمنه إلى خروقات ارتكبتها المرشح المسجون نبيل القروي ومرشح حركة النهضة الإسلامية بعد أن رفض في الطور القضائي الأول.

وقال فوزي عبدالرحمان، مدير حملة عبدالكريم الزبيدي، لـ "العرب" إن قرار المحكمة الإدارية في الطور الأول للقاضي الذي ينص على رفض الطعن الذي قدمه الزبيدي شكلا لم يحل المشكلة في الأصل.

ويتعلق الطعن الذي تقدم به الزبيدي بالمرشحين الحائزين على المركز الثاني نبيل القروي والثالث عبدالفتاح مورو ويتهمهما بخرق ضوابط القانون المنظم للانتخابات من خلال استعمالها الإشهار السياسي في قناتي نسمة وهي قناة القروي وقناة الزيتونة المقربة من حركة النهضة الإسلامية.



عبدالله عزالدين

الإرهابيون يستقلون الأزمة السياسية للتمدد في الجنوب الليبي

الغرب للسيطرة على العاصمة طرابلس والاحتفاء بها. وأكدت مديرة العمليات في القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا أن قوات الجيش الأمريكي تواصل دعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استقرار الوضع السياسي في ليبيا وتعطيل المنظمات الإرهابية التي تهدد الاستقرار الإقليمي.

وقالت مصادر لـ "العرب" إن المقاتلين الذين تم القضاء عليهم في الغارة الجوية الأمريكية ينتمون إلى جماعات تنظيم "داعش" الإرهابي الذين فروا خارج ليبيا عبر الحدود الليبية بعد تضيق الخناق عليهم سنة 2016 في مدينة سرت، ثم أعادوا مؤخرا تمركزهم في مناطق صحراوية في الجنوب الليبي.

صحوة «داعش» تدفع واشنطن إلى تكثيف تحركاتها العسكرية في ليبيا

العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم "داعش" الإرهابي في الجنوب الليبي، وبدأها في إعادة تشكيل كتائب مسلحة استعدادا للاستحواذ والسيطرة على بعض المدن الليبية.

واستغلت الجماعات الإرهابية، وفق عبدالله عزالدين، الفراغ الأمني الحاصل في الجنوب الليبي بسبب انشغال قوات السراج وحفتر في معركة جارية بينهم بهدف السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس.

ولاحظ الصحافي الليبي أن الأجنحة العسكرية للقراء السياسيين في ليبيا كانت تتقاسم مناطق النفوذ في وسط وجنوب البلاد ويؤمنونها، لكنها انشغلت خلال الأشهر الأخيرة في معركة طرابلس وفسحت المجال للعناصر الإرهابية، لتعيد تموقعها في مناطق الجنوب الليبي.

وقالت الولايات المتحدة إنها لن تسعجج للمتشددين باستغلال صراع بين فصائل ليبية في الشرق وأخرى في

تواترت الغارات الجوية الأمريكية على الأراضي الليبية في الآونة الأخيرة لك مغلقات الجماعات الإرهابية التي تعمل على ترميم صفوفها في الجنوب الليبي، مستغلة احتداد النزاع المسلح بين القوات الداعمة لحكومة الوفاق الوطني الليبية وقوات الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر.

مدن ليبية، مستعينة بأسلحة وعتاد، استحوذت عليها بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي وفي معاركها ضد كتائب ليبية مسلحة.

وتتحصن جماعات إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في مناطق متفرقة بالجنوب الليبي بعد خسارة معقلها المركزي في مدينة سرت الساحلية أو آخر العام، وأصبحت تبحث عن ملاذ آمن لها، يوفر لها القدرة على إعادة تشكيل كتائب مسلحة تستحوذ بها مجددا على مناطق ليبية.

وقال الكاتب والصحافي الليبي، عبدالله عزالدين، لـ "العرب" إن تزايد عدد الغارات الجوية الأمريكية في الفترة الأخيرة مرده ارتفاع تحركات



بسام حمدي صحافي تونسي

أسفرت غارتان جويتان نفذتهما القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم"، في ظرف أربعة أيام، عن مقتل 19 عنصرا إرهابيا من المنتظمين إلى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي، بعد رصد تحركات في مدن واقعة جنوب ليبيا.

وقالت القوات الأمريكية الأربعاء، إنها قتلت 11 شخصا يشتبه بانهم متشددون، على صلة بتنظيم الدولة الإسلامية في ثاني ضربة جوية أميركية قرب مدينة مرقق بجنوب ليبيا، خلال أقل من أسبوع. وتأتي هذه الغارة الجوية بعد غارة أولى نفذتها طائرات الجيش الأمريكي يوم 19 سبتمبر الجاري، وأسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص يشتبه بانهم متشددون.

وتشير تحركات الجماعات الإرهابية في الجنوب الليبي إلى صحوة تنظيم "داعش" الإرهابي واستغلاله الأزمة السياسية في ليبيا وتعطل الحوار فيها. وقال مدير العمليات في القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا، جنرال وليام جايلز، في بيان "نفذت هذه الضربة الجوية لتصفية إرهابيي "داعش" وسلبهم القدرة على شن الهجمات على الشعب الليبي".



مخاوف من معارك جديدة مع داعش